

# المصادر تعاملت مع الصناعي بالتعجيز

فوق الطاولة

الإجراءات حمايتك للمستهلك

د. عابد فضالية



وفي السياق نفسه وعن إجازات الاستيراد بين الدبيس أن وزارة الاقتصاد تمنح إجازات للصناعيين للمواد الأولية، إلا أنه عملياً توجد نواقص عديدة، مشيراً إلى وجود احتجاج من الصناعيين بسبب عدم حصولهم على موافقات لجميع إجازاتهم، مؤكداً أنه يتم العمل بالتعاون مع وزارة الاقتصاد لإيجاد حلول لهذه المشكلة.

وعن موضوع التعويضات بين الدبيس أن مهمة غرف الصناعة تختصر في توثيق الأضرار، على حين أن التعويض للمتضررين يقع على عاتق الحكومة، مع تأكيده أن الحكومة سوف تقوم بالوفاء بالتزاماتها ولو في وقت لاحق.

كما كشف الدبيس عن أنه تم الطلب من محافظة ريف دمشق وزارة الإدارة المحلية لتجهيز الكهرباء في منطقة فضلون ٢ وتمويل البنية التحتية لهذه المنطقة، وذلك من خلال تنفيذ قرار الحكومة القاضي بفرض رسم بنسبة ٣٠ على المستوردات تخصص عائداته لتأمين الحماية للمدن والمناطق الصناعية وإعادة البنية التحتية في المدن الصناعية.

الالية والهيئة العامة للضرائب والرسوم في التعامل مع ملف الضرائب بالنسبة للصناعيين الذين توقيف نشاطهم عن العمل، من خلال تشريع قانون جديد عقى أصحاب المنشآت من الضرائب والرسوم، مؤكداً أن الأزمة بحاجة لتشريعات تتناسب مع ربوتها.

في سياق آخر أشار الدبيس إلى أهمية التصدير للقطاع الصناعي، وأنه المصدر الأساسي للقطع الأجنبي، نوهاً إلى دوره المهم في الحفاظ على ثبات سعر دولار وعدم ارتفاعه.

عن تأثير التصدير على متطلبات السوق المحلي ارتفاع الأسعار أكد الدبيس أنه لا يوجد صناعي مصدر من دون أن يؤمن احتياج السوق المحلي أولاً، وضحاً أن سياسة السوق عند التاجر والصناعي تطلق من تأمين احتياجات السوق المحلي بشكل ساسي، ورأى أنه كلما خفت تدخل الحكومة في شؤون سوق خارج موضوع تحديد الأسعار، كانت النتائج أفضل بما يعود بالفائدة على التاجر والصناعي المواطن في ذات الوقت.

حصل حقوقه، وبأن المصادر تتأى بنفسها عن تضامن والتكافل مع المتضررين في القطاع الصناعي، أنها توجه جهودها إلى تحصيل القروض والغرامات الفوائض، مشيرًا إلى القانون ٢٦ لعام ٢٠١٥ الخاص بتسوية القروض المنتعثرة لدى المصادر العامة الذي لم يأخذ بوجهة نظر اتحاد غرف الصناعة مطالباً عند إعداده الشيء الذي أدى إلى إخفاقه عدم استفادة الصناعيين منه، مشيرًا إلى أن بعض ديري المصادر اعترفوا بعدم فاعلية القانون، وؤكدًا أن الهدف من قوانين التسوية هو تسهيل تعامل صناعي المتعثر وليس التعجيز له، مطالبًا بأن يتم لرحر قانون جديد يأخذ بالحسبان حجم الأضرار عند صناعيين المتضررين وأن يتم الفرز بين الصناعيين سنتي النية وسيئي النية عند إعداده.

وأشار الدبس إلى الإجراءات التي تم اتخاذها من المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بتوجيهه من وزير العمل حيث تم تشكيل لجنة لدراسة أوضاع لنشأت بحيث تم إلغاء أصحاب المنشآت المتوقفة عن الرسوم، مطالبًا بإجراءات مماثلة تتخذ من وزارة

بين رئيس غرفة صناعة دمشق وريفيها سامر الدبس للوطن أن الإجراءات الأخيرة لمصرف سوريا المركزي الراامية إلى تحسين سعر صرف الليرة السورية أمام الدولار عن طريق سحب السيولة النقدية بالليرة السورية من الأسواق لا يعتبر الحل بالنسبة لتبني سعر صرف في الدهلا.

كاشفًا عن احتياجات الصناعيين على قبل الصناعيين على هذه الإجراءات ويسبب تغدر سحبهم من حساباتهم في المصارف، ما أدى كرد فعل منهم إلى الامتناع عن وضع السيولة المتوفرة لديهم في المصارف بسبب صعوبة الإجراءات التي تواجههم عند سحبها من المصارف.

ورأى الدبيس أن هناك طرقاً للمضاربة لها تأثير أفضل من هذا الأسلوب منهاً بأن المصرف المركزي هو الأعلم بطرق المضاربة الأمثل التي تؤدي إلى استقرار سعر الصرف.

وعن الإجراءات التي من شأنها المساهمة في نجاح القروض التشغيلية واستقادة الصناعيين منها، بين الدبيس أن من العوامل التي تساعد على نجاحها زيادة سقف القروض لعدم كفاية المبالغ المحددة حالياً للقرض التشغيلية من المصارف العامة، إضافة إلى ضرورة زيادة مدة القرض التي تم تحديدها بستة واحدة من المصرف المركزي، كما طالب أن يتم التجاوز عن موضوع القروض المتغيرة، عند منح القروض التشغيلية للصناعيين المتعثرين.

وبالنسبة للقروض المتغيرة للصناعيين لدى المصارف العامة والخاصة، أوضح الدبيس أنه موضوع مقدم، وعلى المصارف حين تناول مشكلة القروض التمييز بين الصناعيين الذين تعثروا بسبب الأزمة وحسني التينة من الصناعيين والمعاونين مع المصارف والذين يريدون تأدية حقوق المصارف، والذين رغم الظروف يبقوا في القطر ولم يغادروه، كما يجب الأخذ بعين الاعتبار الصناعيين التي دمرت منشآتهم.

وأثنئ الدبيس القطاع المصرفي بأن همه الوحيد هو

فاعلم أن القوة الشرائية للمستهلك هي الضحية. فهناك عشرات الأسباب لارتفاع الأسعار، منها الموضوعية، وأهمها انخفاض قيمة الليرة نتيجة تداعيات الحرب والحاصار والعقوبات الاقتصادية، ومنها غير الموضوعية المتمثلة بأربعة أسباب، الأول في ممارسات الاستغلال والاحتكار والفوبي، والثاني بتخلي مؤسسات التجارة الداخلية الحكومية عن دورها الإيجابي، عندما أجرت نفسها لستثمري القطاع الخاص.

وأسباب غير الموضوعي أدى لانخفاض أسعار هو عدم تمكن الجهات الحكومية من وضع أسعار رسمية منطقية وعادلة ومقبولة، يمكن الدفاع عن موضوعيتها وفرضها في السوق بقوة القانون، أما السبب الرابع فهو (الحرص) الحكومي الشديد جداً على مصلحة المستهلك، والمتمثل بالعديد من الإجراءات، التي انقلب نتائج تطبيقها على رأسه.

فتوصي بالاستيراد والتقنين بمنع الإجازات اللذان يأتيان في سياق هذا الحصص الحكم، بتحسنان كما يقال،

يُبيّن أنّ الحرس الوطني يُبَشِّر بالموافقة فقط على استيراد ما هو ضروري، والمفارقة أنّ هذا الحرس يؤدي في الواقع إلى تأخير عمليات الاستيراد ورفع تكاليفه، فترتفع نتيجة لذلك الأسعار التي يدفعها المستهلك (المراد حمايته) في السوق التي تشهد احتكاراً وتلاغعاً ونقصاً في المواد ذاتها التي تحرص الجهات الحكومية على توفيرها للمواطن، في حين تشهد أسواق السلع الأخرى الكمالية وغير الضرورية التي -بحسب الجهات الحكومية نفسها- لا تتم الموافقة على استيرادها،

ومن إجراءات الحرص الحكومي الأخرى، الشرط الذي تم فرضه منذ أوائل العام الجاري على المستورد، والمتمثل بوجوب إيداع مؤونة مصرفية بالليرة السورية تعادل قيمة الشحنة المراد استيرادها لتم الموافقة على منح إجازة الاستيراد، ولا تسترد هذه المؤونة إلا بعد وصول

ولهذا الشرط وجهاً، الأول أنه يرفع إلى الضعف رأس المال اللازم للاستيراد، أي يضاعف تكلفة تمويل الاستيراد إلى الضعف، والوجه الثاني أنه يحابي كبار المستوردين ويستبعد البقية، في الوقت الذي يتتسائل فيه المواطن: من يشجع الاحتكار ويرفع الأسعار؟ ويشتكى فيه صغار التجار من جشع واحتكار كبارهم.

ومفارقة، هي أن شرط المؤونة يستهدف فقط استيراد السلع والمواد الأولية الأساسية والضرورية والغذائية

والدوائية (الواردة في قائمتي القرار ٧٠٣)، والتي تلبى احتياجات المستهلك، وتحتاج إليها الأنشطة الإنتاجية، في حين لا ينطبق هذا الشرط على استيراد بقية أنواع السلع، الأقل أهمية.

والمبرران اللذان ساقتهما الجهات الحكومية التي أقرت  
وأيدت هذا الشرط، هما تقليل حجم السيولة النقدية  
بالبليرة السورية الموجودة بين أيدي الفعاليات للجم الطلب  
على الدولار في السوق السوداء، والثاني، لأن استيراد هذه  
المواد والسلع ستم تغطيته من المصرف المركزي بدولار

وبدورنا نرى أن هذه المبررات غير فعالة، وشرط المؤونة  
لن يحقق الغاية المرجوة منه، لأن المستوردين يسعرون  
مستورداتهم في السوق بسعر دولار السوق السوداء،  
ويصب الفرق في جيوبهم، فتذهب دولارات المصرف  
المركزي هباءً منثوراً، دون أن يتحقق هدف حماية  
المستهلك، وحتى لو أراد المستورد تسعير مستورداته  
استناداً إلى قيمة الدولار المدعوم، وهذا من شأنه تخفيض  
تكلفة المستوردات، إلا أن فرض شرط المؤونة يعاكش  
هذا التخفيض لأنه يensem في رفع تكلفة هذه المستوردات،  
فتذهب أهداف المصرف المركزي من تغطيته للاستيراد  
دولار المدعوم.

# تجاري السويداء اشتري في ثلاثة أيام مليون دولار

**عجز عن تأمين السكر الأحمر وإنتاجها خلال ٢٠١٥  
(٤٠٠) مليون فقط من الخمرة والكحول**

لسكر تعلم لطعيم غير السكر

الاستهلاكية والحزن والتسويق وسندس  
يأن قرار التخفيض يعود إلى الإدارات العامة  
في دمشق، فإن جولة صغيرة لـ«الوطن» على  
صالات الفروع في المدينة كانت كافية لتؤكد  
أن الإجراءات المتخذة أسفرت عن انخفاض  
 حقيقي للأسعار خاصة مواد السكر والشاي  
والسمنة والزيت النباتي وهي متوافرة لدى  
المؤسسات وبأسعار منافسة وذلك بعد أن  
سجلت ارتفاعات في أسعارها سابقاً علماً أن  
أسعار الأدواء والمستلزمات من دون

يتوقعه المواطن أم سيفي لتجار الجملة في السويدياء وأصحاب المستودعات كلمتهم الأولى والأخيرة من جهة التحكم بالأسواق التلاعب بقوت المواطنين وخاصة بعد أن شهد ارتفاع الدولار أمام الليرة خالل الأسابيع الماضية تلاعباً في الأسعار واحتكاراً بالمادة، الأمر الذي أفرغ الجيوب وزاد حدة النكمة على الوضع الاقتصادي المتردي، وبالتالي مواصلة أحد أصحاب المستودعات المواد الغذائية في السويدياء أكد أن الانخفاض لامس بعض السلع الغذائية بنسبة طفيفة حيث بلغ الانخفاض في سعر السكر ١٠٪ ومواد التنظيف ٨٪ والزيوت ٥٪... الخ، إلا أن هذه النسبة في الانخفاض ما زالت خجولة أمام الارتفاعات الأخيرة التي أصابت جميع المواد بعد جنون الدولار الأخير.

ما مؤسسات التدخل الإيجابي، وبعد صريح رؤساء الفروع في المؤسسة

وأقررت المؤسسة أهمية تأمين مستلزمات الإنتاج الالزام كافية لاستمرار العملية الإنتاجية في الشركات والمعامل في المناطق الآمنة والعمل على استغلال الطاقات المتاحة للشركات التابعة التي ما زالت مستمرة في العمل لتحقيق أفضل النتائج من حيث رفع المربود وتخفيض الفاقد وترشيد الإنفاق.

وبين التقرير أن هناك متابعة لتحصيل قيمة العجز التموياني لمدة الخميرة الطيرية المنتجة من الأعوام السابقة من وزارة المالية ومن واقع قوائم العجز الواردة بميزانيات معامل الخميرة التابعة والعمل على التشابكات المالية كافة.

## وطن

للسكر وصل إلى ٤ مليارات ليرة خلال  
عام الأول من الجاري.  
بل الإنتاج الفعلى للمؤسسة خلال عام  
٢٠١٦ (١١٠٦) مليارات على حين تناقص

٢٠١٥ إلى ٤٦٢ مليون ليرة.  
٢٠١٤ إلى ١٤٣ مليون ليرة.

٢٠١٤، بين التقرير أن المخازين قد وصلت عام ٨ مليارات مليار ليرة بينما لا يزال سكر تل سلحب الذي يوز حالياً مليار ليرة سورية.

ير التقرير أن المؤسسة تعاني جملة من  
عيوبات التي حالت في تنفيذ خطتها في  
ف المجالات ولا سيما ما يخص استكمال

موسسة الاعمال بسعر توجهات الحكومة. والأهم عدم التcken خلاة تأمين واستمرار مادة الس

تركيب وتشغيل هذه العدات نتيجة  
فيات الجائزة المفروضة على القطر،  
قة إلى الافتقار إلى الامتنة في الكثير من  
سام الإنتاجية، وإلى انخفاض كميات  
ندر السكري بشكل كبير جداً الأمر